

إشكالية تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر

Issue of the development of islamic banking in Algeria

Question du développement de banque islamique en Algérie

وهيبة رجراج *

تاريخ قبول النشر: 2021-06-19

تاريخ استلام المقال: 2019-08-19

Abstract:

With the increase in the number of Islamic banks in many Arab and western countries, the role of these banking institutions has greatly enhanced in the economies of these countries. Algeria, is witnessing a development in Islamic banking with two banks, «Al baraka Bank and Al Salam Bank» starting their work as Islamic banks, leading to the establishment of Islamic windows in public traditional banks

Key words: Islamic bank industry, Islamic banks, Islamic banking products, Algeria.

* جامعة الجزائر 3 (الجزائر) - أستاذة محاضرة (ب)
redjradj.wahiba@hotmail.fr (المرسل)

Résumé:

Avec l'augmentation du nombre de banques islamiques dans de nombreux pays arabes et occidentaux, le rôle de ces institutions bancaires s'est considérablement renforcé dans les économies de ces pays. L'Algérie, assiste à un développement de la banque islamique avec deux banques, «Al baraka Bank et Al Salam Bank» commençant leur travail en tant que banques islamiques, conduisant à la mise en place de guichets islamiques dans les banques traditionnelles publiques.

Mots clés: Industrie bancaire Islamique, Banques islamiques, Produits bancaires islamiques, Algérie.

ملخص:

مع زيادة عدد البنوك الإسلامية في العديد من الدول العربية والغربية، تعزز دور هذه المؤسسات المصرفية بشكل كبير في اقتصاديات هذه الدول. تشهد الجزائر تطورا في الصيرفة الإسلامية حيث بدأ بنكان «البركة ومصرف السلام» عملهما كمصارف إسلامية، مما أدى إلى إنشاء نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية العمومية. وهو ما نبحت فيه من خلال المقال.

الكلمات المفتاحية: صناعة الصيرفة الإسلامية، المصارف الإسلامية، المنتجات المصرفية الإسلامية، الجزائر.

مخطط المقال:

مقدمة

1) مدخل للصيرفة الإسلامية

1-1) ماهية الصيرفة الإسلامية

1-2) صناعة الصيرفة الإسلامية عالميا

2) تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر

1-2) واقع الصيرفة الإسلامية

2-2) مستقبل الصيرفة الإسلامية

خاتمة

مقدمة:

إن انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي، سيمكن الجزائر من الإستفادة مما تتيحه المصارف الإسلامية في مختلف المجالات خاصة وأنها في مرحلة تحتاج فيها إلى كل ما يعزز ويدعم النمو والتنمية، ولقد فضلت الجزائر الولوج إلى التمويل الإسلامي أو التشاركي عن طريق فتح النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية، على عكس كثير من البلدان التي سلكت مسار الترخيص لإطلاق المصارف الإسلامية مباشرة، وممارسة التمويل الإسلامي أو التشاركي بصفة مستقلة، وفي إطار قانون مصرفي خاص بهذا النوع من التمويل، إلا أن العقبة الرئيسية التي تواجه نشاط المصارف الإسلامية في الجزائر هو خضوعها لنفس القوانين واللوائح التي تطبق عادة على العمل المصرفي التقليدي، أي عدم مراعاة خصوصيتها إلا في حدود ضيقة واستثنائية مما يشكل عائقا أمام ممارسة نشاطاتها بشكل سليم.

من خلال ما تقدم نطرح الإشكالية التالية: ما هي الأسباب والتحديات التي تقف وراء تأخر تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة، تم صياغة الفرضية الأساسية: إن وجود نقائص في الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية في الجزائر، أحدث عدم وضوح الإستراتيجية لتفعيل المصارف الإسلامية.

(1) مدخل للصيرفة الإسلامية:

ولد أول مصرف إسلامي سنة 1975 كبديل للمصرف الربوي بشكل واضح وتصور دقيق¹. ولتصبح الصيرفة الإسلامية لاعبا مؤثرا وبارزا في اقتصاد الدول الإسلامية، مما يفسر الانتشار والنمو الكبير الذي تعرفه، حتى أضحت حقيقة واقعة ليس في واقع الأمة الإسلامية فحسب بل أيضا في باقي دول العالم². ويبقى مجال البحث في الصيرفة الإسلامية واسع ومتشعب، ويحتاج للكثير من الآراء والاجتهادات التي بدورها تكون بذرة لمجالات بحثية جديدة ساعد في شرح وبيان للكثير من المناطق والأركان المظلمة في الفقه والمعاملات الإسلامية التي مازال يشوبها الكثير من الغموض والمحاذير الشرعية³.

(1-1) ماهية الصيرفة الإسلامية:

كثر الحديث عن الصيرفة الإسلامية منذ سنوات عدة، فهناك من يتحدث عنها بالنظر لمساوئ المصارف التقليدية، وهناك من يتحدث عنها كنظام مصرفي بديل يتوافق مع تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في كل المعاملات، وهناك إنه لما يدعو للأسف استناد بعض المتخصصين على الاقتصادي كينز وغيره من الاقتصاديين لتفكيك الحكم الإسلامي عند التعامل بالفائدة⁴، إلا أن الإسلام يتعامل مع الأمور الاقتصادية بمنظور أخلاقي بعيدا عن التوصية بالتخلي عن العالم قصد تحسين ظروف الحياة بالمكاسب المشروعة⁵. وبهذا يتم تطبيق نظام أين لا يتم التعامل بنظام الفائدة أخذا أو عطاءا، باعتباره ربا محرما. وإذا كان النظام المصرفي التقليدي يعتمد على نظام القرض بالفائدة، وبالتالي فإن العلاقة التي تربط المصرف بمودعيه وزبائنه هي علاقة دائن ومدين، فإننا نجد في المقابل أن النظام المصرفي الإسلامي يعتمد على نظام المشاركة في الربح والخسارة وبالتالي فإن علاقة المصرف بمودعيه هي علاقة شريك بشريكه⁶.

✦ تعريف الصيرفة الإسلامية:

مقارنة بالمصارف التقليدية، تكون الصيرفة الإسلامية حديثة العهد مرتبطة بإنشاء مصرف يتبع الشريعة الإسلامية أو شبائيك إسلامية في المصارف التقليدية، وتبقى حديثة العهد لتجذب الكثير من الزبائن ورؤوس الأموال في كل دول العالم (الإسلامي والغربي)، وأفلحت في زيادة الطلب على منتجاتها، وتبقى متدخلة لفائدة الأفراد والمؤسسات في مختلف أوجه النشاط في البلد وخارجه من خلال تقديم خدمات متعددة⁷.

تجتمع تعاريف الصيرفة الإسلامية في منحى متشابه في كل الكتابات، فيمكن تعريفها

- كما عمادة مصرفية لا تقتصر على تصدير أو استيراد فئات *،
- نظام أو نشاط مصرفي متوافق مع الشريعة الإسلامية، أنشئ في العديد من دول العالم، وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع كأجهزة تنموية اجتماعية؛
- هيئات ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعلي عدم التعامل بالفائدة أخذ وعطاء؛
- آلية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي ويحقق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي؛
- التزام مؤسسات في جميع معاملاتها ونشاطاتها الاستثمارية وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع داخليا وخارجيا؛
- وعليه، يمكننا تعريف الصيرفة الإسلامية على أنها مؤسسات مالية لا تتعامل بالربا المحرم أخذا وعطاء، فهي تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية لتحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع.

يمكن التمييز بين نوعين من منتجات الصيرفة الإسلامية⁹:

1. منها ما يتعلق بالتمويل والاستثمار:
التي تتمثل في منتجات التمويل والاستثمار التي يمكن أن تشارك بها المصارف الإسلامية زبونا من زبائنها، وهي مستتبطة في معظمها من كتب الفقه الإسلامي ومنها: المرابحة، المضاربة، المشاركة، الإجارة، الإستصناع، السلم.
2. ومنها ما يتعلق بالخدمات المصرفية:
التي تقدمها المصارف الأخرى وذلك لعدم وجود شبهة الربا فيها أو عدم تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأهم هذه الخدمات:
✓ فتح حسابات، وما يتعلق بها من إصدار الشيكات والبطاقات الائتمانية، أو الحسابات الادخارية والاستثمارية؛
✓ تحصيل الأوراق التجارية؛
✓ تحويلات داخلية وخارجية؛
✓ بيع وشراء عملات أجنبية ومعادن ثمينة؛

* المادة 02 من النظام 20-02 الصادر عن بنك الجزائر المؤرخ في 20 رجب 1441 هـ الموافق لـ 15 مارس 2020م المحدد لقواعد العامة المتعلقة للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية (الجريدة الرسمية، العدد 31-2020).
من قراءة هذا التعريف، نرى أنه يشمل العمليات المعفاة من دفع الفوائد، والتي لا تعني بالضرورة عملية مصرفية إسلامية.

- ✓ عمليات الأوراق المالية (الأسهم والسندات)؛
- ✓ تأجير الخزائن الحديدية؛
- ✓ إصدار خطابات الضمان وفتح الاعتمادات المستندية؛
- ✓ وتقديم الاستشارات ودراسات الجدوى الاقتصادية.

✦ أهداف الصيرفة الإسلامية:

ترتكز أهداف الصيرفة الإسلامية على الوساطة الاستثمارية، فهي تهدف إلى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية وكذا المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية والتكافل الاجتماعي. وما يلاحظ هو تحول المصارف الإسلامية المعاصرة باتجاه تعظيم الأرباح بعدما كان التركيز على العائد الاجتماعي، وكذا انحسار عمل مؤسسات التمويل الإسلامية في صيغ تمويلية ذات آجال قصيرة شبه خالية من المخاطر، والتي تمثل غالبا صيغة المرابحة والابتعاد عن الصيغ التشاركية ذات الآجال الطويلة كالمضاربة والمشاركة التي تحتل مخاطر حقيقية تتوزع بين طرفي العقد¹⁰.

إن انحراف أهداف التمويل الإسلامي عن مسار النشاط الاقتصادي الحقيقي، الذي يغذي الدورة الاقتصادية بفرض العمل وزيادة الإنتاج، والاستفادة من الطاقات البشرية المعطلة عبر مشاريع تعاونية تستوعب جميع الطاقات عبر آليات المشاركة، أدى في نهاية المطاف إلى تحولها لمؤسسات مساهمة تسعى إلى تحقيق الربح المادي وليس العائد الاجتماعي¹¹. مما سبق، يمكن القول أن المصارف الإسلامية تسعى في الواقع إلى تحقيق أمور متداخلة في أهدافها¹²:

1- أهداف شرعية:

بوصفه مصرف يعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء، يقوم بعدة مهام، نذكر منها:

- ✓ توفير الأموال اللازمة لأصحاب الأعمال بالطرق المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- ✓ تحقيق تضامن بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب المشروعات المستخدمين لتلك الفوائض بالمصارف الإسلامية؛
- ✓ محاربة الربا والاحتكار؛
- ✓ تشجيع الاستثمار وعدم الاكتناز؛
- ✓ وجمع أموال الزكاة واستخدامها في المجالات المخصصة لها.

2- أهداف تتعلق بالمصرف:

بوصفه وحدة اقتصادية توظف فيها أموال المساهمين وأموال المودعين بهدف تعظيمها وتنميتها، من أمور عدة من أهمها:

- ✓ تحقيق الربح، حتى يستطيع المصرف المنافسة والاستمرار في السوق، وبدونه لا يستطيع الاستمرار والبقاء؛
 - ✓ جذب الودائع وتنميتها تطبيقا للقاعدة الشرعية والأمر الإلهي بعدم تعطيل الأموال واستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي وأفراده؛
 - ✓ السعي الى العمل في مناخ يتسم بالأمان والبعد عن المخاطر من خلال اتباع سياسة التنوع في توظيفات؛
 - ✓ وتقديم خدمات مصرفية بجودة عالية للزبائن.
- 3- أهداف تتعلق بدور المصرف في المجتمع:
- بوصفه المصرف جزء من النظام الاقتصادي الكلي، ويتركز حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وذلك باستخدام عدة وسائل من أهمها:
 - ✓ العمل على تنمية وتطوير ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي؛
 - ✓ المساهمة في انشاء مشروعات اجتماعية كالمعاهد العلمية والصحية المجانية؛
 - ✓ تحقيق العدالة في توزيع الثروة قدر المستطاع؛
 - ✓ تنمية المشاريع المصغرة الحرفية؛
 - ✓ وتحقيق التكافل الاجتماعي.

1-2) صناعة الصيرفة الإسلامية عالميا:

أضحت الصيرفة الإسلامية سوقا عالميا ينمو باضطراد في أكثر من 60 دولة في العالم، بالرغم من أنها لا تزال تمثل نسبة ضئيلة من الأصول المالية العالمية، وهي تحظى باهتمام من قبل المصارف الدولية الكبرى والمؤسسات المالية الدولية، وازدادت الأبحاث والدراسات والندوات والمؤتمرات عالميا حولها لتوسع الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي¹³. وقد توسع نشاط المصارف الإسلامية منذ نشأتها في مختلف البيئات والأقاليم سعيا منها لتفادي أخطاء الماضي والتطلع للمستقبل ومواجهة تحدياته¹⁴، وبالرغم من أن قطاع التمويل الإسلامي غير المعروف منذ بعض الوقت، شهد التمويل الإسلامي نمواً قوياً لعدة سنوات، وفي عام 2015، مثل ما يقرب من 1.7 تريليون يورو من الأصول في جميع أنحاء العالم ؛ يمكن أن تصل إلى حوالي 2900 مليار بحلول سنة 2021¹⁵.

✦ نماذج الصيرفة الإسلامية:

إن نموذج المصرف الإسلامي المتوافق مع الشريعة هو ضرورة ملحة لقيام صيرفة إسلامية، ولكن جدل باق و آثار جدل كبير بين الباحثين والممارسين حول نموذج البنك الإسلامي، وهل نطلق عليه المصرف الإسلامي أم المصرف المتوافق مع الشريعة الإسلامية، حتى لا تحسب الأخطاء في التطبيق على الإسلام ذاته، وكيف يعكس هذا النموذج خصائصه الفريدة المميزة في مجال التزامه بالتطبيق الشرعي الصحيح وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع التزام الحوكمة في عملياته لتحقيق مصالح الأطراف المشتركة¹⁶. وعليه، يوجد نماذج عدة من البيئات التي تعمل فيها المصارف الإسلامية في العالم، نلخص أهمها في¹⁷:

- نموذج مصرفي إسلامي كامل، وهي حالة السودان والمصارف الإسلامية الناشئة في القرن الماضي؛
- نموذج معتمد بمعايير إسلامية خالصة دون غيرها، مثل ماليزيا وتركيا والإمارات واليمن ولبنان وغيرها؛
- نموذج نظام تخضع فيه المصارف الإسلامية للقوانين المنظمة للمصارف الأخرى، وهي حالة العديد من الدول الإسلامية والغربية، والجزائر تدخل ضمن هذا الإطار رغم الاختلاف في طبيعة العمل بين المصارف الإسلامية ممثلة في بنك البركة الجزائري ومصرف السلام والمصارف التقليدية الأخرى؛
- ونموذج يعطي معايير إسلامية خاصة، وهو ما ذهب إليه القانون الذي في الجزائر سنة 2020.

✦ حجم صناعة الصيرفة الإسلامية في العالم:

يوجد عبر العالم 400 مصرف إسلامي ينتشر في أكثر من 100 دولة، يتمتع بحجم من الأصول يقدر بـ 1.7 تريليون دولار (1700 مليار دولار)، ويستثمر قريبا من 400 مليار دولار في شكل (صكوك إسلامية) وتنمو بمعدل 15 إلى 25 من المائة سنويا وهو أعلى معدل نمو على الإطلاق حيث لا يتجاوز نمو المصرف التقليدي الـ 12 من المائة سنويا. وتعكس تجربة الصيرفة الإسلامية عبر العالم انتشارا مقبولا في الدول الإسلامية بشكل خاص ما دامت تحقق أرباحا لكلا الطرفين الزبون والمصرف، ونفس الشيء خارج البلاد الإسلامية حيث أثبتت آلية (الصكوك الإسلامية) فعالية تمويلية في أشهر العواصم المالية عبر العالم في لندن ونيويورك وطوكيو وباريس.

وعلى صعيد القيمة السوقية للمصارف الإسلامية التي تحولت إلى مؤسسات مساهمة وأدرجت في عديد البورصات الكبرى، يحتل بنك الراجحي السعودي المرتبة الأولى بقيمة قدرها 28.7 مليار دولار متبوعا ببنك التمويل الكويتي (12.5 مليار دولار) ثم بنك الريان القطري (10.6 مليار دولار) ثم مصرف الإنماء السعودي (9.5 مليار دولار)، وتأتي بعدها مصارف أخرى مثل بنك دبي الإسلامي والبركة والسلام وبنك أبوظبي الإسلامي وغيره. وفي دراسة لعدد من المصارف الإسلامية لسنة 2019، تبين استحواذ عقود الدين على متوسط نسبي 66.3% من إجمالي استثمارات تلك المصارف بنسبة 44.5% للمرابحة، و21.8% للإجارة، في حين انحصر المتوسط النسبي للمشاركات ليصل إلى 33%، ممثلا بالمضاربة 12.7%، والمشاركة 20.3%¹⁸.

ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول 01 - الأهمية النسبية لصيغ الاستثمار في المصارف الإسلامية لسنة 2019

المصرف/ الصيغة	مربحة	سلم	استصناع	إجارة	مضاربة	مشاركة	إجمالي
بنك قطر الإسلامي (ألف ريال)	67.6 % 82.662.946	-	0.6 % 848.730	16.4 % 20.075.735	0.1 % 18.311	15.2 % 18.675.895	122.281.617
بيت التمويل الكويتي (ألف دينار)	81.1 % 9.039.692	-	0.8 % 90.864	18 % 2.003.959	-	-	11.134.515
بنك دبي الإسلامي (ألف درهم)	34.6 % 38.975.004	-	1.05 % 1.187.724	47 % 52.905.289	10.4 % 11.712.531	6.9 % 7.806.122	112.586.670
بنك فيصل الإسلامي المصري (ألف جنيه)	10.6 % 1.117.706	-	-	-	65.9 % 6.911.654	23.3 % 2.448.575	10.477.935
مجموعة البركة (ألف دينار)	8.1 % 17.289	-	-	49.9 % 106.580	-	41.9 % 89.535	213.404
مجموعة بنوك السودان (ألف جنيه)	65 % 7.490.208	0.36 % 98.123	-	0.03 % 8.751	-	34.5 % 9.306.822	26.603.904

المصدر: اعتمادا على التقارير السنوية لهذه المصارف لسنة 2019.

ولا يعني نجاح المصارف الإسلامية عبر العالم نجاحا كاملا بمعيار التنمية ونمو الاقتصاد لأن تدخلاتها لا زالت عبر المتاجرة وخاصة المربحة بمتوسط يزيد عن 90% من حجم التوظيف العام، وتظل هناك عقود في حاجة إلى مزيد من التوسع مثل المزارعة والمساواة والوضيعة وتمويل البنى القاعدية (الصكوك الإسلامية)¹⁹. وتحضى الصيرفة الإسلامية باهتمام كبير من قبل المصارف الدولية الكبرى والمؤسسات المالية الدولية كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، كما تميزت المرحلة الراهنة بالانتشار والتوسع الدولي وتنافس المصارف التقليدية والأجنبية على تقديم خدمات ومنتجات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية²⁰.

(2) تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

في ظل متطلبات العصر الحديث أصبحت المصارف الإسلامية ضرورة اقتصادية ومالية لكل مجتمع يرفض التعامل مع البنوك التقليدية ويرغب في تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية، فهي تحارب الاكتناز وتشجع الاستثمار الحقيقي من خلال تمويل المشاريع التنموية التي تساهم في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة، وذلك باستعمال مختلف صيغ التمويل الاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية²¹.

(1-2) واقع الصيرفة الإسلامية:

تعد الجزائر من الدول المتأخرة في اعتماد نمط الصيرفة الإسلامية، مقارنة بباقي دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. رغم أن الحديث عن الصيرفة الإسلامية بدأ منذ سنة 2014 مع اختلال التوازنات المالية الكبرى للدولة بسبب تهوي أسعار النفط وتقلص مداخيل الجباية البترولية.

✦ الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية:

دون شك، يستمد الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية أساسه من الشريعة الإسلامية السمحاء إنطلاقا من القرآن والسنة واجتهادات الخبراء²². من هنا، اعتمدت الجزائر مثل الكثير من الدول إعادة هيكلة أنظمتها القانونية والمالية بما يتلاءم مع الصيرفة الإسلامية الذي أثبت قدرته على تخطي أزمات النظام الاقتصادي التقليدي، حيث وجدت نفسها أمام ضرورة مواكبة المالية الإسلامية بغية تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فأقدم بنك الجزائر بإصدار النظام 02-18 المؤرخ في 26 صفر 1440هـ الموافق لـ 04 نوفمبر 2018م الصادر عن بنك الجزائر، وهو النص المنظم لعمل المصارف الجزائرية بالصيرفة الإسلامية تحت مسمى (الصيرفة التشاركية)، وينص على السماح للمصارف الجزائرية بالتعامل بعقود الصيرفة الإسلامية عبر سبعة منتجات محددة ولكن بصفة مستقلة عن باقي المنتجات التقليدية ويتعلق الأمر بالمشاركة والمضاربة والمرابحة والإجارة والاستصناع وبيع السلم وشهادات الاستثمار وجميعها منتجات تخضع لقاعدة (الغنم بالغرم) أو (البيع بالضمان) أو (تقاسم الأرباح والخسائر) ما يعني توزيعا إحصائيا طبيعيا للمخاطر²³ بالإضافة إلى

الخدمات المصرفية الحديثة (أجهزة الصراف الآلي، بطاقة الدفع الإلكتروني، الإيميل، السويفت، خدمة الدفع عبر الأنترنت)*. إلا أن هذا النظام واجه جملة من العراقيل حالت دون تطبيقه في الواقع، وتبعاً لرغبة المجتمع في التعامل المالي الموافق لأحكام الشريعة الإسلامية، وفي ظل وجود إرادة سياسية لبناء اقتصاد متوازن، قام المشرع الجزائري بوضع نظام جديد هو النظام 02-2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها²⁴، ويهدف هذا النظام إلى تحديد العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، القواعد المطبقة عليها، شروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وكذا شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر. والذي يلغي أحكام النظام 02-18 المتضمن لقواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية²⁵، وحسب فحوى هذا النظام، ومن خلال ما جاء في مواده منها ما كان داعماً للعمل المصرفي الإسلامي ومنها ما يحتوي على بعض الثغرات وبعض الاختلالات التي لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

✦ المصارف العاملة في الصيرفة الإسلامية:

تعتبر تجربة المصارف الإسلامية في الجزائر حديثة العهد نسبياً، كما تعتبر هذه التجربة جزءاً من النظام المصرفي الجزائري الذي يعيش تحولات وإصلاحات تتماشى وظروف العصر ومتغيرات العولمة، وتستند الصيرفة الإسلامية في الجزائر إلى عمل مصارف وفروع مؤسسات مالية إسلامية عربية ونواقد لمصارف محلية، وهي كالاتي:

- بنك البركة الجزائري الذي تأسس سنة 1990 ويعتبر أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في الجزائر؛
- مصرف السلام الذي دخل السوق المصرفية الجزائرية سنة 2008؛
- المؤسسة العربية المصرفية التي تأسست سنة 1998، حيث تقدم خدمات مصرفية إسلامية عن طريق فرع يطلق عليه اسم "بنك ABC الإسلامي"؛
- فرع إسلامي لبنك الخليج الجزائري.

كما سمحت الحكومة لثلاثة مصارف عمومية بفتح شبابيك (نواقد) إسلامية بدءاً من نوفمبر 2017، هي "القرض الشعبي الجزائري" والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وبنك التنمية المحلية. وفي أكتوبر 2018 منح بنك الجزائر الضوء الأخضر للمصارف العاملة في النظام المصرفي الجزائري بممارسة المعاملات المالية الإسلامية:

* وثائق ومطبوعات إعلامية خاصة ببنك البركة الجزائري، 2020.

- الشروع في إطلاق 9 منتجات مطابقة لتعاليم الشريعة الإسلامية من طرف البنك الوطني الجزائري مقسمة إلى فئتين وهي "منتجات الادخار وتوظيف الأموال والمنتجات التمويلية"؛
- والشروع في تسويق 9 منتجات للصيرفة الإسلامية من طرف القرض الشعبي الجزائري، وهي منتجات مخصصة للأفراد والمهنيين والمؤسسات.
- ويرتقب أن تكون المعاملات المالية الإسلامية مفعلة على مستوى البنك الخارجي الجزائري وبنك التنمية المحلية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 2021.
- وسيتيح التمويل الإسلامي للمصارف العمومية التي تسيطر على 87% من السوق المالية تكييف عروضها في هذا المجال لامتصاص الأموال الموجودة في السوق الموازية، ومع القرارات الجديدة ستجعل القطاع المصرفي العمومي بنسبة 10 % طارحا للمنتجات الإسلامية قبل نهاية 2020 سنة ولا سيما "المربحة، الإجارة، المشاركة".
- وتفكر الجزائر في إصدار سندات قروض إسلامية أطلقت عليها اسم "صكوك"، ولا تنوي المصارف العمومية إنشاء "فروع إسلامية" لكنها ستحدث أقساما خاصة ضمن وكالاتها الأصلية²⁶.
- وبالنسبة لأهم المؤشرات المالية للمصارف الإسلامية نستعرضها في الجدول التالي:

الجدول 02 - تطور أهم المؤشرات المالية لبنك البركة ومصرف السلام

مليون دينار

السنوات	المصرف	2017	2018	2019
الموجودات	البركة	248633	270996	261568
	السلام	85775.329	-	-
الودائع	البركة	207945	233995	23500
	السلام	53717.182	-	-
التمويل	البركة	139677	156460	154600
	السلام	45454.481	-	-
الأرباح	البركة	3548	5166	6333
	السلام	11812.246	-	-

المصدر: التقارير السنوية لبنك البركة ومصرف السلام للسنوات: 2017، 2018، 2019

من الجدول نلاحظ ما يلي:

- الموجودات أو الأصول المالية، حيث بلغ إجمالي أصول بنك البركة نهاية سنة 2017 حوالي 2.486 مليون دينار، بينما بلغ إجمالي أصول مصرف السلام لنفس الفترة حوالي 85.775 مليون دينار. أما بالنسبة للودائع، بلغ إجمالي الودائع لدى بنك البركة نهاية سنة 2017 حوالي 2.079 مليون دينار، بينما بلغ إجمالي الودائع لمصرف السلام نهاية سنة 2017 حوالي 53.717 مليون دينار؛
- بالنسبة للتمويل، بلغ الإئتمان المقدم من بنك البركة نهاية 2017 حوالي 1.39 مليون دينار، بينما بلغ الإئتمان المقدم من مصرف السلام نهاية 2017 حوالي 45.454 مليون دينار؛
- وبالنسبة للأرباح، بلغت الأرباح الصافية لبنك البركة نهاية 2017 حوالي 3.548 مليون دينار لترتفع إلى 5.166 مليون دولار سنة 2018، بينما بلغت الأرباح الصافية لمصرف السلام نهاية 2017 حوالي 11.812 مليون دينار؛
- وما يلاحظ، أن المؤشرات المالية لبنك البركة متقدمة بالنسبة لمصرف السلام وهذا نظرا لأن بنك البركة تم إنشاؤه سنة 1992 بينما أنشئ مصرف السلام سنة 2008، كما يلاحظ أن المصارف الإسلامية تنمو بوتيرة أسرع من المصارف التقليدية.

(2-2) مستقبل الصيرفة الإسلامية:

تعتمد المصارف الإسلامية في الجزائر على التمويل قصير الأجل وخاصة بصيغة المرابحة، كما تهتم بتمويلها الكبير لقطاع التجارة وأهمها لقطاعات حيوية أخرى، وهو ما يقلل من الدور التنموي الكبير والمنوط بالمصارف الإسلامية عند إنشائها مثل الاستثمار في المشاريع الإنتاجية ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتشغيل اليد العاملة، فافتقارها على القروض قصيرة الأجل للحفاظ على السيولة لتقادي اللجوء للإقتراض من السوق النقدية لعدم تعاملها بالفائدة.

⊕ تحديات الصيرفة الإسلامية:

رغم بعض التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية، إلا أنها تنمو بشكل طبيعي، لكنها تعاني من سوء التنويع والتنظيم حيث أشار محللون اقتصاديون إلى أن الصيرفة التي تمنع احتساب الفوائد سيتضاعف حجمها في غضون خمس سنوات، إلا أن القطاع الذي تقدر قيمته بتريليون دولار عليه أن يعزز تنظيمه، وينوع منتجاته للوصول إلى أقصى إمكاناته²⁷.

هذا بالإضافة إلى أن الأزمة المالية العالمية الأخيرة وفرت فرصا كثيرة للمصارف الإسلامية من أجل تعزيز مكانتها عالميا، ومشيرا إلى أن تلك الأزمة دفعت إلى تزايد الاهتمام بالصناعة المصرفية الإسلامية في ظل تهاوي وإفلاس المصارف التقليدية. ومن أهم هذه التحديات ما يلي²⁸:

- وجود نقائص في الإطار القانوني، نقص في الإرادة الحقيقية في التوجه للعمل المصرفي الإسلامي؛
- عدم مراعاة بعض المصارف المركزية لخصوصية عمل المصارف الإسلامية التي تعمل في نطاقها، بحيث أن البنك المركزي يمارس دورين على المصارف هما: دور رقابي يعتمد على الأساليب والأدوات الرقابية وتطبق غالبا على المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية على حد سواء دون مراعاة لاختلاف طبيعة وآلية عمل كل منهم، ودور تمويلي فلا يمكن للمصارف الإسلامية الاستفادة من دور البنك المركزي كملجأ أخير للسيولة نظرا لطبيعة المصارف الإسلامية وعدم تعاملها بالفائدة؛
- قلة الإطارات المؤهلة في العمل المصرفي الإسلامي، أو عدم إلمامها بالمعلومات الكافية حول النظام المصرفي الإسلامي والمعاملات المالية الإسلامية، نظرا لاعتماد هذه المصارف على اليد العاملة الوافدة من المصارف التقليدية وكذا قصور أجهزة التدريب والتكوين بهذه المصارف؛
- تحرير وعولمة الخدمات المصرفية خاصة بعد تطبيق اتفاقية التجارة الدولية وتحرير الخدمات؛
- وعدم وجود أسواق مالية ونقدية محلية وعالمية نشطة تتعامل بأدوات الاستثمار الإسلامية المستخدمة في السوقين المالي والنقدي.

✦ سبل تطوير الصيرفة الإسلامية:

- يعتمد نمو المصارف الإسلامية ودورها المستقبلي على نمو ونضج الوعي الإسلامي الاقتصادي داخل المجتمعات الإسلامية فلا تكفي الآمال ولا يكفي الحماس المنبعث وإنما يلزم العلم والرشادة في التصرفات والتخطيط من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وفق أهداف إسلامية على مدى الزمن²⁹.
- ونظرا للدور والأهمية الكبيرة للمصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنه يتطلب من السلطات النقدية تهيئة المناخ الملائم لعملها وذلك من خلال عدة متطلبات نلخصها فيما يلي:
- تقنين العمل المصرفي الإسلامي من خلال سن قانون مصرفي خاص بالمصارف الإسلامية، الذي يوفر الإطار التشريعي الواضح لتنظيم عملها بما يتفق مع متطلبات الاقتصاد الوطني؛

- تنظيم العلاقة مع البنك المركزي فيما يخص نسبة الإحتياطي القانوني، نسبة السيولة، معدل كفاية رأس المال، وكذا دور البنك المركزي كملجأ الأخير للإقراض.
- التدريب والتثقيف الشرعي للعاملين بالمصارف الإسلامية: يسهم وعي العاملين بالمصارف الإسلامية ومعرفتهم الكاملة بأصول المعاملات الإسلامية، والتأصيل الشرعي الصحيح لصيغ الاستثمار والخدمات المالية الإسلامية في إزالة الكثير من العثرات ومعالجة الخلل الذي يصيب كثيرا المصارف الإسلامية، لذا يجب تهيئة الإطارات المؤهلة علميا وعمليا للعمل بالمؤسسات المالية الإسلامية.
- وإضافة إلى ذلك فالمصارف الإسلامية لها دور استخلافي بالمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تفعيل عقود المشاركات من عقود المشاركة والمضاربة والمزارعة والمساواة، ويمكن تقليل المخاطر في ظل العمل المؤسسي، كما يمكن تفعيل التنمية الاجتماعية من خلال القرض الحسن للأفراد وأصحاب المشاريع الصغيرة، ويمكن للبنك المركزي احتساب هذا التمويل ضمن متطلبات الإحتياطي القانوني للمصارف الإسلامية، بل يمكنه كطرف ثالث مستقل ضمان هذه التمويلات، وكل ذلك مرهون بتوافر موارد بشرية ملائمة ومؤهلة شرعيا وفنيا لممارسة تلك المصارف لعملها، مع تفعيل دور الرقابة الشرعية.

خاتمة:

يعتبر تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر ضرورة حتمية، يجب مراعاتها خاصة مع تزايد عدد المصارف الإسلامية مستقبلا، وذلك لتمكين الاقتصاد الوطني من الاستفادة من مساهمتها في تمويل مختلف القطاعات، خاصة وأن الجزائر في مرحلة حساسة من مراحل التنمية، وتحتاج فيها إلى كل ما يدعم ويعزز هذه التنمية، إلا أن تفعيلها ودخولها حيز التطبيق في المعاملات الاقتصادية تصادفه العديد من العراقيل التي تحول دون تحقيق هذا المطلب على أرض الواقع. وهنا نؤكد صحة فرضية البحث، كون وجود نقائص في الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية في الجزائر، أحدث عدم وضوح الإستراتيجية تفعيل المصارف الإسلامية.

من النتائج المتوصل إليها:

- عدم وجود إرادة سياسية حقيقية لتطوير الصيرفة الإسلامية؛
- عدم شمولية القوانين المنظمة لنشاط المصارف الإسلامية (حصر صيغ الصيرفة الإسلامية في مجموعة معينة، لم يفصح النظام عن الهيكل التنظيمي للهيئة العليا للإفتاء في الصناعة المالية الإسلامية، تضيق عمل هيئة الرقابة الشرعية)؛
- والتأخر الملحوظ في إنشاء شبابيك داخل المصارف التقليدية.

وبناء على هذه النتائج، هناك مجموعة من التوصيات:

- إدراج ملف المصارف الإسلامية ضمن ملفات إصلاح المنظومة المصرفية؛
- إنشاء هيئة شرعية عليا ومتخصصة (لها دراية كافية بالاقتصاد والعمليات المالية المصرفية) تعمل على وضع أسس العمل المصرفي الإسلامي ومراقبته؛
- والقيام بمخرجات علمية لدراسة تجربة المصارف الإسلامية في الدول التي قطعت شوطا في هذا المجال، والاستفادة منها خاصة التجربة السودانية التي تحولت إلى العمل المصرفي الإسلامي بشكل كلي.

الهوامش والمراجع:

- 1 محمد علي القري (2005)، «البنك الإسلامي بين فكر المؤسسين والواقع المعاصر»، منظمة المؤتمر الإسلامي مجمع الفقه الإسلامي، جدة، 1426 هـ الموافق لـ 2005م، ص ص 3-4.
- 2 مقال (2018)، «تعريف البنوك الإسلامية»، 2018/07/15،
<https://www.arabnak.com/تعريف-البنوك-الإسلامية/>
- 3 مجدي الامين نورين (2011)، «الصيرفة الإسلامية: التصور البديل»، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، العدد 62، ص ص 40-41.
- 4 عيسى عبدة (1977)، «وضع الربا في الاقتصاد الإسلامي»، دار الاعتصام، (الطبعة الثانية) القاهرة، 1397 هـ الموافق لـ 1977، ص 190.
- 5 François GUERANGER (2009), «Finance islamique: Une illustration de la finance éthique», Dunod, Paris, p. 25.
- 6 مقال (2011)، «مصرف السلام الجزائري.. تجربة مميزة في تمويل الإسكان»، جريدة "الاقتصادية"، الرياض، 2011/03/06،
https://www.aleqt.com/2011/03/06/article_511805.html
- 7 محبوب بن حمودة (2020)، «محاضرات في التقنيات المصرفية»، مطبوعة موجهة لطلبة التدرج في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص ص 16-17.
- 8 ارجع:
- أحمد النجار (1989)، «منهج الصحة الإسلامية (بنوك بلا فوائد)»، اتحاد البنوك الإسلامية، القاهرة، ص 95؛
- أبوبكر بوسالم & حبيبة عامر (2017)، «الصناعة الإسلامية للبنوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية - بنك البركة الجزائري أنموذجاً-»، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، الأغواط، المجلد 02، العدد 02، ص ص 77-102؛
- حبيبة عبدلي، وفاء عبدلي & هالة عبدلي (2020)، «الصيرفة الإسلامية في الجزائر "واقع و تحديات"»، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 02، ص ص 64-80؛
- النظام 02-20 الصادر عن بنك الجزائر المؤرخ في 20 رجب 1441 هـ الموافق لـ 15 مارس 2020م المحدد لقواعد العامة المتعلقة للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية (الجريدة الرسمية، العدد 31-2020م)؛
- مقال، «تعريف البنوك الإسلامية»، مرجع سبق ذكره.
- Mohammad BITAR & Philippe MADIÈS (2013), Les spécificités des banques islamiques et la réglementation de bâle iii, Revue d'économie financière, Paris, pp. 293-310.

- 9 عبد الرزاق بن حبيب & خديجة خالدي (2015)، «أساسيات العمل المصرفي»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 42.
- 10 أشرف محمد دوابه (2018)، «المصارف الإسلامية بين فقه الآباء المنظرين وواقع التطبيق»، المؤتمر الأول للأكاديمية الأوروبية للتمويل والاقتصاد الإسلامي، يومي 16 و 17 أفريل 2018، إسطنبول، ص 28.
- 11 أشرف محمد دوابه، مرجع سبق ذكره، ص ص: 29 - 30 .
- 12 ارجع إلى:
- محمد منصوري (2015)، «البنوك الإسلامية ودورها في استثمار المال - رؤية مقاصدية»، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، المجلد 14، العدد 02، ص ص 123-146؛
- فتيحة بوهرين (2014)، «الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية دراسة ميدانية لهيئة الرقابة الشرعية ببنك الإثمار البحريني»، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة 1، المجلد 25، العدد 03، ص ص 237-253؛
- مقال (2020)، «أهداف البنوك الإسلامية»، 2020/04/15،
<https://www.arabnak.com/اهداف-البنوك-الإسلامية/>
- 13 عدنان يوسف احمد (2017)، «الصيرفة الإسلامية والاستقرار المالي»، جريدة الدستور الأردنية، عمان، 2017/10/17،
<https://www.addustour.com/articles/952070-الصيرفة-الإسلامية-والاستقرار--s=c369186156a1220ae3b8dcd67d3f4cf3>
- 14 سليمان ناصر (2005)، «علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية»، دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 5.
- 15 Article (2020), «Qu'est-ce que la finance islamique?», 12/08/2020,
<https://www.economie.gouv.fr/cedef/finance-islamique>
- 16 سمير رمضان الشيخ (2014)، «الصيرفة الإسلامية.. نموذج المصرف المتوافق مع الشريعة»، مجلة اتحاد المصارف العربية، اتحاد المصارف العربية، العدد 404، ص ص 102-103.
- 17 ارجع إلى:
- سليمان ناصر (2006)، «تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر: الواقع والآفاق»، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، المجلد 04، العدد 04، ص ص 23-29؛
- جماعي (2012)، توصيات المؤتمر الدولي الخامس حول «الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي» خلال الفترة 2012/10/08-06 الموافق لـ 20-22 ذي القعدة 1433 هـ مجلة "الدراسات المالية والمصرفية"، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، المجلد 20، العدد 03، ص 62؛
- مقال (2018)، «مختصون يعرضون نماذج من تجارب الدول في الصيرفة الإسلامية»، 2018/04/21،
<https://www.elhiwardz.com/event/120876/>

- 18 بشير مصيطفى (2019)، «رهانات الصيرفة الإسلامية في الجزائر»، 2019/01/02،
<https://www.echoroukonline.com> / رهانات-الصيرفة-الإسلامية-في-الجزائر
- 19 بشير مصيطفى، المرجع السابق.
- 20 عبد الحق حميش (2020)، «الصيرفة الإسلامية ودورها في إنعاش الاقتصاد الجزائري»، الخبر، يوم 22 جوان 2020.
- 21 رياض زلاسي، أحمد عزوز & علي حبش (2020)، «آليات التنظيمية لتكامل المنظومة المالية والمصرفية الإسلامية بالجزائر»، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، المجلد 10، العدد 01، ص ص 287-302.
- 22 Karim CHERIF (2008), «La finance islamique: Analyse des produits financiers islamiques», Travail de Bachelor réalisé en vue de l'obtention du Bachelor HES, Haute Ecole de Gestion de Genève, pp. 13-14.
- 23 بشير مصيطفى، مرجع سبق ذكره.
- 24 النظام 02-20، مرجع سبق ذكره.
- 25 النظام 02-18 الصادر عن بنك الجزائر المؤرخ في 26 صفر 1440 هـ الموافق لـ 04 نوفمبر 2018م المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية (الجريدة الرسمية، العدد 73-2018م).
- 26 أحمد أبو شريعة (2020)، «هل تنجح الصيرفة الإسلامية في دعم الواقع المالي في الجزائر؟»، 2020/08/22،
<https://alghad.com//> هل-تنجح-الصيرفة-الإسلامية-في-دعم-الواقع
- 27 عبد الحميد لخديمي & حسان بخيت (2011)، «قراءة تاريخية في تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في دول المغرب العربي»، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، يومي 23 و 24 فيفري 2011 [كتاب الملتقى، ص 7].
- 28 عبد الحميد أبو موسى (2003)، «الصناعة المصرفية وتحديات المرحلة»، اتحاد المصارف العربية، العدد 284، ص ص 10-11.
- 29 أبوبكر بوسالم & حبيبة عامر، مرجع سبق ذكره.